الشتات ونقل المهاجرين وأملاكهم إلى اسرائيل؛ (ب) المساهمة في اسكان المهاجرين واستيعابهم؛ (جـ) تقديم خدمات صحية للمهاجرين، فيما يتعلق بهجرتهم واستيعابهم؛ (د) هجرة الشباب، ورعاية الشباب وتدريبه؛ (هـ) الاحتفاظ والدعم، في اسرائيل وخارجها، لمؤسسات تربوية، ثقافية، علمية، دينية ورياضية، ومؤسسات لتقديم الخدمات الاجتماعية؛ (و) استيطان زراعي واستملاك الأراضي واستصلاحها من قبل مؤسسات المنظمة الصهيونية وأجهزتها؛ (ز) المشاركة في تأسيس وتوسيع مشاريع التطوير في البلد؛ (حـ) تشجيع توظيف رأس المال الخاص في البلد؛ (ط) تأييد ودعم المشاريع التربوية ومؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث؛ (ي) رعاية العجزة وذوي القدرات المحدودة والمشوهين والمحتاجين لمساعدات أخرى أو لخدمات اجتماعية»[٢٤]. ويتم ذلك شريطة ألا تعمل المنظمة ضمن المهام التي تتولى الوكالة اليهودية القيام بتنفيذها فعليا. أما الميثاق الذي وقع مع الوكالة اليهودية فقد حدد لها المهام نفسها، تقريبا، التي حددت للمنظمة الصهيونية، عدا عن انها استثنت، من بين أنشطتها، العمل في مجالي استملاك الاراضي وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة في اسرائيل. ولكنها خولت، اضافة إلى المهام التي حددت للمنظمة، القيام بـ «أي نشاط، لوحدها أو بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، هدفه مساعدة المهاجرين والمحتاجين لاستيعابهم في حياة المجتمع في اسرائيل»[٢٥]. واحتوى الميثاقان الجديدان على التعليمات السابقة نفسها التي جاءت في الميثاق القديم، من حيث تعهد كل من المنظمة والادارة بالعمل في اسرائيل، «وفقا لقوانين اسرائيل»، وتعهد الحكومة باستشارتهما «في مسائل التشريع التي تتعلق بشكل خاص بمهام [كل منهما]، قبل تقديمها للكنيست»[٢٦].

ومع اقرار هذه القوانين، اضافة إلى ما تبعها من مواثيق تكرس وضع المنظمات الصهيونية الرسمية، ومن ثم جعل العقيدة الصهيونية (كما عرفها قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل) جزءا من القانون الاسرائيلي، وهي العقيدة التي تركز على اليهود وتهتم بهم، دون غيرهم، حولت اسرائيل، قانونيا وتلقائيا، سكانها غير اليهود، بمن فيهم الفلسطينيون، إلى مواطنين من الدرجة الثانية، في أحسن الأحوال. فالمنظمات الصهيونية التي مر ذكرها حصلت على وضع مميز قانونيا لتقديم خدمات مختلفة، والعمل في مجالات متعددة، تكاد تؤثر في معظم نواحي حياة الفرد اليومية، ان لم يكن فيها كلها، من أجل الاهتمام باليهود دون غيرهم. فدور هؤلاء الأغيار يأتي، من حيث حقوقهم أو رعاية شؤونهم المختلفة، بعد دور اليهود جميعهم، سواء من كان منهم داخل اسرائيل، وهؤلاء ينبغي العمل على استيعابهم والاهتمام بأمورهم كافة، من خلال التنسيق مع المؤسسات الصهيونية، أو من كان منهم خارجها وهؤلاء ينبغي العمل على جلبهم اليها.

الفلسطينيون «المتسللون»... واليهود «العائدون»: ان الاتجاه الذي أشرنا اليه والذي يركز على اليهود دون غيرهم، نابع أساسا من أحد الأهداف الصهيونية الرئيسية، وهو السعي إلى اقامة دولة يهودية «نقية» قدر الامكان، يكون معظم سكانها، ان لم يكن كلهم، من اليهود. وتجد محاولات تحقيق هذا الهدف تعبيرا واضحا للغاية عنها في القوانين المتعلقة بالجنسية الاسرائيلية؛ وهي القوانين التي يبدو كأنها «تطارد» اليهود في سعيها لـ «اغداق نعمة» الجنسية الاسرائيلية